رسالة في لو الامتناع
لابن بَرِّيّ المتوفى سنة ٥٨٢ هـ

تحقيق الدكتور صالح حاتم الضامن
كلية الآداب – جامعة بغداد

المؤلّف:

أبو محمد عبدالله بن أبي الوحش بَرّي بن عبدالجبار بن بَـرّي المقدسـيّ أصلاً، المصريّ مولداً، الشّافعيّ مذهباً.

ولد بمصر سنة ٤٩٩ هـ. وطلب العلم منذ الخامسة عشرة من عمره، ونبغ في سنّ مبكرة فلفت إليه الأنظار حتى اختير لتصفح ديوان الإنشاء، وهـو فـي الحادية والعشرين من عمره، فكان (لا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملـك مـن ملوك النّواحي إلاّ بعد أنْ يتصفحه ويصلح ما لعله فيه من خَلَل خفيّ)[1].

وأصبح من أئمة عصره في النحو واللغة والرواية، وكان شيـخ العربيـة بمصر في زمانه، إلى أن توفي، رحمه الله تعالى، سنة ٥٨٢هـ[2].

---

(١) وفيات الأعيان ١٠٨/٣

(٢) ينظر عن ابن بري المصادر الآتية، وهي مرتبة ترتيباً تاريخياً:
معجم الأدباء ٥٦/١٢
إنباه الرواة ١١٠/٢
التكملة لوفيات النقلة ٥٨/١
وفيات الأعيان ١٠٨/٣
إشارة التعيين ١٦١
سير أعلام النبلاء ١٣٦/٢١
مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ٢٤٥/٧
الوافي بالوفيات ٨٠/١٧
مرآة الجنان ٤٢٤/٣ =

شيوخه:

- علي بن جعفر بن علي المعروف بابن القطّاع، المتوفى سنة ٥١٥ هـ.
- مرشد بن يحيى المديني، المتوفّى سنة ٥١٧هـ.
- محمد بن بركات بن هلال السعيدي، المتوفى سنة ٥٢٠هـ.
- محمد بن أحمد الرازي المعروف بابن الخطاب، المتوفّى سنة ٥٢٥هـ.
- محمد بن عبد الملك الشنتريني المعروف بابن السراج، المتوفى سنة ٥٤٥هـ.
- محمد بن حمزة بن أحمد المعروف بابن العرقي، المتوفّى سنة ٥٥٧هـ.
- أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الحطيئة، المتوفى سنة ٥٦٠هـ.
- عبدالجبار بن محمد بن علي المعافري المتوفى سنة ٥٦٦هـ.
- علي بن عبدالرحيم السلميّ المعروف بابن العصّار، المتوفّى سنة ٥٧٦هـ.
- عثمان بن علي بن عمر السرقوسي الصقلي، المتوفّى بعد سنة ٥٧٦هـ.
- علي بن عبدالرحمن بن محمد الحضرمي.

تلاميذه:

درس على ابن بري وروى عنه علماء كثيرون، من لغويين ونحويين وقُرّاء ومُفَسّرين ومُحَدّثين، واستفادت من علمه الأسرة الأيوبية، وفي مقدمتهم الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي، المتوفّى سنة ٥٨٩هـ.

طبقات الشافعية للسبكي ١٢١/٧
طبقات الشافعية للأسنوي ٢٦٧/١
البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٠٦
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣٥٩/١
النجوم الزاهرة ١٠٣/٦
بغية الوعاة ٣٤/٢
شذرات الذهب ٢٧٣/٤

وقد أحصى تلامذته تلميذي حاكم مالك في رسالته: ابن بـــرّي وجـهوده اللغوية ص ٧٠ -٩١، فأغناني عن ذكرهم.

مؤلفاته:

المطبوعة:

١- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح.
٢- حاشية على تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي.
٣- حاشية على المعرب للجواليقي.
٤- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي.
٥- غلط الضعفاء من الفقهاء.
٦- اللباب في الرد عن ابن الخشاب.
٧- مسائل منثورة في التفسير والعربية والمعاني.
٨- مسألة في أقسام إذا وجوابها والعامل فيها.
٩- مسألة في جمع حاجة: منشورة في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي.
١٠- مسألة في حدّ الكلام: منشورة في كتاب سفر الســـعادة لعلـــم الديـــن السخاوي.
١١- مسألة في الكلام على أم: منشورة في كتاب سفر السعادة أيضاً.

المخطوطة:

١- حاشية على درة الغواص للحريري.
٢- رسالة في لو الامتناع ، وهي التي نقدّمها في هذا البحث.
٣- فصل في شروط الحال وأحكامها وأقسامها: انتهينا من تحقيقه.
٤- مسائل سُئل عنها: انتهينا من تحقيقها.

المؤلفات التي لم نقف عليها:

١- الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار.
٢- حاشية على المؤتلف والمختلف : نقل عنها البغدادي في خزانة الأدب.
٣- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة.
٤- الفروق: نقل الزَّبيدي في تاج العروس.

قصيدتان نُسبتا إليه غلطاً:

١- القصيدة الحالية: نسبها إليه مصطفى حجازي في مقدمة (التنبيه والإيضاح)، نقلاً عن لسان العرب (حول). وهذه النسبة غير قاطعة، فقد جاء في اللسان: قال ابن برّي: وهذه أبيات تجمع معاني الحال.

٢- القصيدة الخالية: نسبها إليه مصطفى حجازي في مقدمة (التنبيه والإيضاح) أيضاً. وهو وهْمٌ، لأن هذه القصيدة رواها ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ، وهي في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي المتوفى سنة ٣٥١هـ، والصناعتين لأبي هلال العسكري المتوفى بعد سنة ٣٩٥هـ.

الرسالة

تناول ابن برّي في هذه الرسالة (لو) و (لولا) اللتين تفيدان الامتناع. وهي على صغرها أثر نادر من آثار ابن برّي، لم تُنشر من قبل ولم يُشر إليها أحد ممن ترجم لابن برّي، من القدماء والمحدثين.

وقد وقفت على هذه الرسالة في مجموع نفيس فريد تحتفظ به مكتبة شهيد علي في تركيا تحت رقم ٢٧٤٠، وافاني به مشكوراً الأخ الدكتور حسين تورال.

ويقع هذا المجموع في ست وخمسين ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي

كل صفحة خمسة عشر سطراً.

وشغلت هذه الرسالة الأوراق ٣١ أ- ٣٣ أ.

وكتب المجموع بخط واضح مقروء، وتاريخ نسخه سنة ٧٠٠هـ، كما جاء في آخر الرسالة.

وقد أرفقت بنشرتي هذه صورة الصفحة الأولى من الرسالة. والحمدلله أوّلاً وآخراً، إنّه نِعْمَ المولى ونِعمَ النصير.

قال الشّيخ الإمام العلامة جمال الدين بنَ بَرّيَ، رحمه اللّهُ ورَضِيَ عنه، وعن المسلمين أجمعين:

مسألة

لو تدلُّ على امتناعِ الشّيْءِ لامتناعِ غيرِه[٣]. فإذا ولِيَها مُثْبتان امتَنَعَ إثباتُهما، نحو: لو قامَ زَيدٌ لأكْرَمْتُكَ.

وإذا ولِيها مَنْفِيَانِ امتَنَعَ نَفْيُهُما (٣١ب) فانقَلَبَت إثباتاً، نحو: لو لم يَقُمْ لم أَقُمْ.

وإذا كان أحدُهما مُثْبتاً، والآخَر منفيّاً امتنَع النَّفْيُ مِن المنفي فصارَ إثباتاً، وامتنع الإثباتُ من المثبتِ فصارَ نَفْياً ، نحو: لو لم يقمْ لأكْرمْتُكَ، وبالعَكْسِ.

فإذا دَخَلَتْ عليها (لا) انقلب ما يليها إثباتاً بلا، ووَجَبَ أنْ يليها الاسمُ، لأنّه الّذي يدلُّ على مُطْلَقِ الوجودِ، وبقيَ ما بَعْدَهُ مَنْفِيّاً على أصلِ لَوْ.

---

(٣) ينظر في لو: المقتضب ٧٥/٣، وشرح المفصل ١٥٥/٩، ورصف المباني ٢٨٩، والجنى الداني٢٧٢ ، ومغني اللبيب ٢٨٣، وهمع الهوامع ٤٢/٢.

فلذلك قُلنا: لولا تَدُلُّ على امتناعِ الشَّيْءِ لوجودِ غَيْرِه[٤]، أيْ: امتناع جوابها لوجودِ ما يليها وامتناعه، إمَّا لمُطْلَق وجود الاسمِ فيجبُ حَذْفُ خَبَرِه، نحو: لولا زَيْدٌ لأكْرَمْتُكَ، وإمَّا لِصفَةٍ خاصَّةٍ في الاسمِ فيجبُ ذِكْرُ الخَبَرِ، ويكونُ الخَبَرُ في معنى الصفة القائمة بالاسم، نحو: (لولا قومُك حديثو عهدٍ بالجاهِلِيَّةِ لَرَدَدْتُ الكَعْبَةَ إلى قواعِدِ إبراهيمَ)[٥] ولولا بَنُوها حَوْلَها لَخَبَطْتُها[٦].

ثمَّ انظرْ إنْ كانَ جوابُها مُطلقاً لا قَيْدَ معه، أو معه قَيْدٌ خاصٌّ، نحو: لولا (٣٢ أ) زَيْدٌ لضَرَبْتُ، ولولا زيدٌ لضَرَبْتُ عَمْراً. فالامتناعُ واردٌ على أصْلِ الفِعل، لكنَّه في الأوَّل خارجٌ عن الوجودِ بنفسه، وفي الثَّاني خارجٌ عن الوجود بمُتَعلَّقِه الخاصِّ، لأن الامتناعَ إذا صادفَ الماهيَّةَ مُطْلَقَةً وَقَعَ عليها، وإذا صادفها مقيَّدةً بقَيْدٍ خاصٍّ وَقَعَ عليها باعتبار تعلّقها بمعنى، والفِعْلُ يعمُّ إذا تعلَّق بعامٍّ، ويختُّص إذا تَعَلَّقَ بمُخْتَصٍّ، لأنَّكَ لو قُلتَ : أيُّ عَبِيدي ضَرَبْتَهُ فهو حُرٌّ، فَضَرَبَ منهم جماعةً على التَّعاقبِ لا يُعْتَقُ إلا الأوَّل، لأنَّ الضَّربَ مُقَيَّدٌ بتقيد فاعِلِه لأنَّهُ للمخاطَبِ.

وإذا قُلْتَ: أيُّ عَبِيدي ضَرَبَكَ فهو حُرٌّ، فَضَرَبَهُ منهم جماعةٌ ، عُتِقُوا، لأن الضَّربَ فيه عامٌّ لعمومِ فاعِلِهِ، وهو ضميرُ أيّ، وأي عامَّةٌ.

---

(٤) ينظر في لولا: المقتضب ٧٣/٣، والإنصاف ٧٠، وأمالي ابن الحاجب ٣٠٩، ورصف المباني ٢٩٢، والجنى الداني ٥٩٧، ومغني اللبيب ٣٠٢.

(٥) صحيح البخاري ١٧١/٢ ، وصحيح مسلم ٩٦٨، مع خلاف في الرواية. وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٠، ومغني اللبيب ٦٦٩ ، وكشف الخفاء ٢١٥/٢.

(٦) صدر بيت لكعب بن مالك في المحاسن والأضداد ١٣٩، وربيع الأبرار ١٤٣/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٠٩/٦، وعجزه: كَخَبْطَةِ عصفورٍ ولم أتلعثم.
ونسب إلى الزبير بن العوام في تخليص الشواهد ٢٠٨، ومغني اللبيب ٤٨٧، والمقاصد النحوية ٥٧١/١، وشرح شواهد المغني ٨٤١. وفي المخطوطة: لخطبتها. وهو خطأ نبّه عليه القدماء.

وإنْ كانَ جوابُها معه قَيْدٌ عامٌّ فالامتناعُ واقعٌ على الهيئةِ الاجتماعيةِ من المُتعلَّق، لا على أفرادِ ذلكَ (٣٢ ب) المتعلق، ويَبقَى أصلُ الفِعلِ حاصلاً، كقولكَ: لولا زَيْدٌ لَضَرَبْتُ كُلَّ واحدٍ. فالمُمتَنعُ إنّما هو الضَّرْبُ الواقعُ على الكُلِّ لا على الأفرادِ، بدليل صحّةِ قولكَ : لولا زيدٌ لَضَرَبْتُ كُلَّ أحَدٍ، لكِنْ لأجْلِهِ ضَرَبْتُ بَعْضَ الأحَدِينَ. فالامتناعُ هنا واردٌ على أفرادِ الأحَدين، لا على أصْلِ الضَّرْبِ.

ومِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعالى: "ولولا فَضْلُ اللّهِ عَليكُم وَرَحمَتُهُ ما زَكَى مِنكُمْ مِنْ أحدٍ"[٧]. ليسَ المرادُ امتناعَ أصلِ التَّزكِيةِ، بل امتناعها في عمومِ كلِّ أحَدٍ، لأنّ (أحَد) نكرة في سِياقِ النَّفْي، فكأنَّهُ قِيلَ: ما زَكَى كُلُّ أحَدٍ منكم. والمعنى: لكن بِسَبَبِ فَضْلِ اللهِ زكى بَعْضُكُم، وهم المؤمنون، دونَ غَيْرِهم. فأصلُ التّزكِيةِ حاصِلٌ، وعُمومُها في مُتَعَلَّقِها مُمْتَنِعٌ.

ومن القسم الأوّل قَوْلُهُ تعالى: " لولا فَضْلُ اللّهِ عليكُم وَرَحْمتُهُ في الدُّنيا والآخرةِ لَمسَّكُمْ في ما أفَضْتُمْ فيه عذابٌ عَظيم"[٨] ، وهو نكرةٌ في سياقِ الإثبات، فلا عمومَ لها فانتفى مَسُّهُم العذاب، لأنّه قُيِّد بقَيْدٍ (٣٣ أ) خاص. وكقولِهِ في الحديث: (لولا عَليٌّ لهَلَكَ عُمَرُ) [٩]. فالمُمتَنعُ الهلاكُ، لأنّ الامتناعَ واردٌ على هيئةٍ مطلقةٍ، ولم يصادفْ سواها فيمنعه. واللّهُ تعالى أعْلَمُ.

ونجز بتاريخ الثالث من شهر جمادى الآخرة سنة سبع مئة، والحمدُ للّه رب العالمين.

---

(٧) النور ٢١: وينظر: البحر المحيط ٤٣٩/٦.

(٨) النور ١٤. وينظر: زاد المسير ٢٠/٦-٢١، والبحر المحيط ٢٨/٦.

(٩) شرح اللمع للشيرازي ٦٩٢. ولم أقف على هذا الأثر في كتب الحديث.

ثَبَت المصادر

المصحف الشريف

- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر، تـ ٦٤٦هـ، تحـ د. فخر صالح سليمان، بيروت ١٩٨٩.

- الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد ، تـ ٥٧٧هـ، تحـ محمد محيي الدين عبدالحميد، مصر ١٩٦١.

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تـ ٧٤٥هـ، مط السعادة بمصر ١٣٢٨هـ.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، تـ ٧٦١هـ، تحـ د. عباس الصالحي، بيروت ١٩٨٦.

- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، حسن بن قاسم، تـ ٧٤٩هـ، تحـ د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، حلب ١٩٧٣.

- ربيع الأبرار: الزمخشري، محمود بن عمر، تـ ٥٣٨هـ ، تحـ د. سليم النعيمي، بغداد ١٩٧٦.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور، تـ ٧٠٢هـ، تحـ أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٧٥م.

- زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، تـ٥٩٧هـ، دمشق ١٩٦٥.

- شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، عبدالقادر بن عمر، تـ ١٠٩٣هـ، تحـ عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق ١٩٧٣ - ١٩٨١.

- شرح شواهد المغني: السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، تـ ٩١١ هـ دمشق ١٩٦٦.

- شرح اللمع: أبو إسحاق الشيرازي، إبراهيم بن علي، تـ ٤٧٦هـ، تحـ عبدالمجيد تركي، بيروت ١٩٨٨.

- شرح المفصل : ابن يعيش، يعيش بن علي، تـ ٦٤٣هـ، الطباعة المنيرية، مصر.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد، تـ ٦٧٢هـ، تحـ د. طه محسن، بغداد ١٩٨٥.

- صحيح البخاري: البخاري، محمد بن إسماعيل، تـ ٢٥٦هـ، مط الشعب، القاهرة ١٣٧٨هـ.

- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، تـ ٢٦١هـ، تحـ محمد فؤاد عبد الباقي، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٥.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: العجلوني، إسماعيل بن محمد، تـ ١١٦٢هـ، تصحيح أحمد القلاش، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- المحاسن والأضداد: الجاحظ، عمرو بن بحر، تـ ٢٥٥هـ نشر فوزي عطوي بيروت ١٩٦٩.

- مغني اللبيب ابن هشام الأنصاري، تحـ د. مازن المبـارك ومحمـد علـي حمدالله، دار الفكر الحديث، لبنان ١٩٦٤.

- المقاصد النحوية: العيني، محمود بن أحمد، تـ ٨٥٥هـ، بحاشية خزانة الأدب للبغدادي، بولاق ١٢٩٩هـ.

- المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد، تـ ٢٨٥ هـ، تحـ محمـد عبدالخـالق عضيمة، القاهرة.

- همع الهوامع: السيوطي، تحـ د. عبدالعال سالم مكرم ، الكويت ١٩٧٥.

- وفيـات الأعيان: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، تـ ٦٨١ هـ ، تحـ د. إحسان عباس، بيروت.

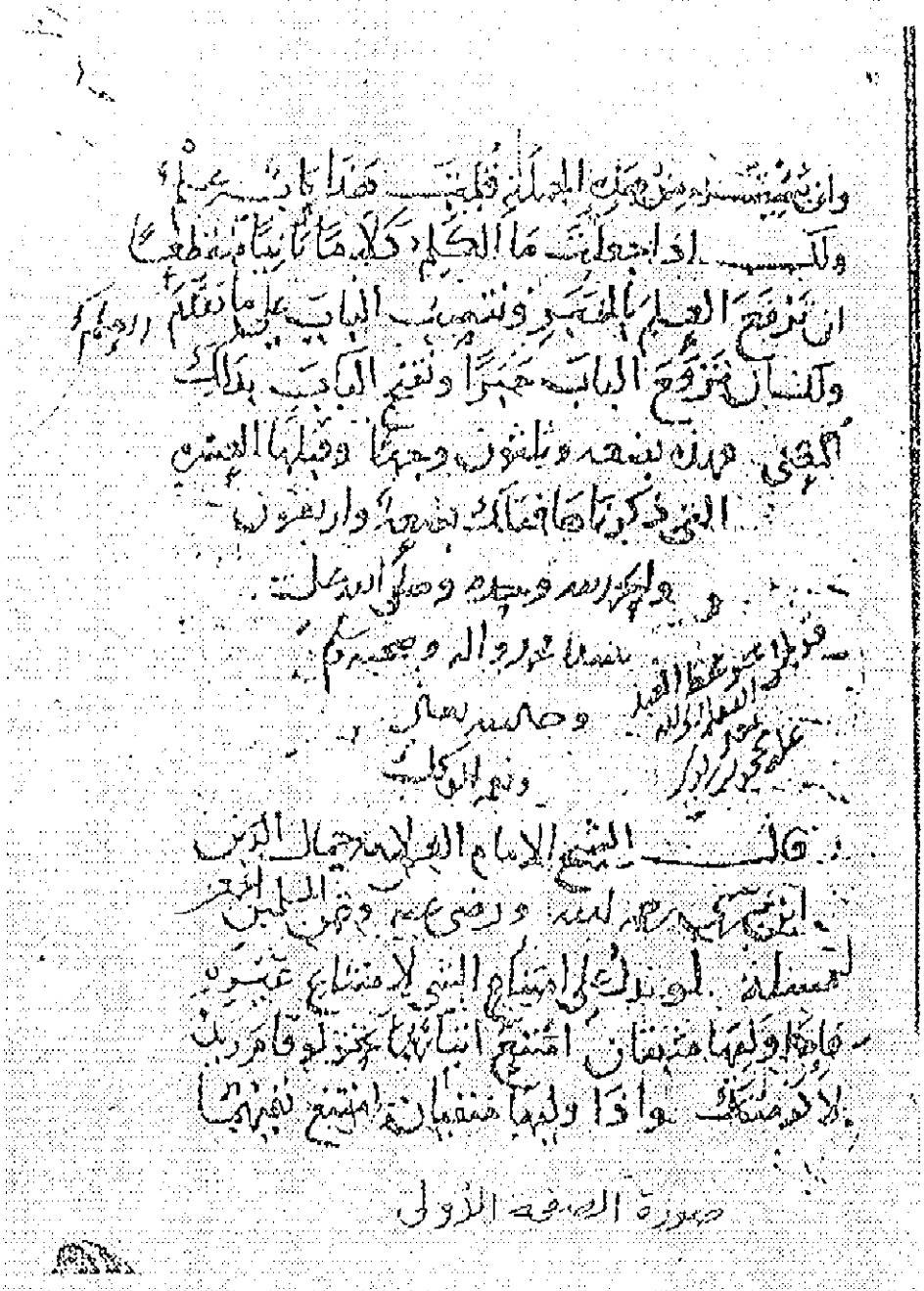

صورة الصفحة الأولى